مستقبل قطاع غزة في ضوء السيناريوهات المتوقعة

د. عماد أبو رحمة

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، تعكس وجهة نظر كاتبها، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها.

مقدمة

يعيش قطاع غزة أوضاعًا كارثية، ويبدو مستقبله محفوفًا بالمخاطر الناجمة عن الحصار الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من ١٣ عامًا، وثلاثة حروب عدوانية مدمرة، وعمليات عسكرية، وجولات متتالية من التصعيد العسكري، نفّذها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزة، إلى جانب التداعيات الكارثية للانقسام ومخاطر تحوله الى انفصال دائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والعقوبات التي فرضتها السلطة الفلسطينية، في مارس ٢٠١٨، وساهمت في تفاقم الأوضاع في قطاع غزة ووصوله إلى حافة الانهيار.

لقد راهن الكثيرون على المصالحة الوطنية كخيار لحل مشكلات غزة، ولكن تنفيذ اتفاقات المصالحة تعثر ووصل إلى طريق مسدود، بفعل عدم إيمان حركتي «فتح» و«حماس» بالشراكة الوطنية وتباين أولويات وبرامج الطرفين، وغياب البيئة الاستراتيجية الداعمة للمصالحة.

تجدد الرهان بعد انطلاق مسيرات العودة الكبرى، في مارس ٢٠١٨، وبني في هذه المرة على معطيات واقعية، تتصل بالوحدة الميدانية التي تحققت، واحتفاظ المسيرة بزخمها على الرغم من البطش والعدوان الإسرائيلي، والتدخل الدولي الكثيف لمنع انهيار قطاع غزة وانفجاره.

ولكن، بعد مرور أكثر من عام، يبدو أن أقصى ما تحقق هو تفاهمات هشة، وبتكلفة باهظة الثمن، لم تسهم في توفير حلول جذرية للمشكلات المتفاقمة، أو تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وخفض معدلات الفقر والبطالة، التي ارتفعت بشكل غير مسبوق، ولم تبعد شبح الحرب عن قطاع غزة، بدليل جولات التصعيد العسكري الإسرائيلي المتكررة، التي كادت أن تفجر حرب جديدة.

تعنى هذه الورقة بتحليل العوامل التي أوصلت قطاع غزة إلى حافة الانهيار، وطرح سيناريوهات محتملة لمستقبله في ضوء المخاطر والتحديات الراهنة.

أولًا: العوامل التي أوصلت غزة إلى حافة الانهيار

الحصار الإسرائيلي والمقاطعة الدولية

بدأت إسرائيل بتنفيذ سياسة فصل غزة عن الضفة الغربية منذ العام ١٩٩١، وذلك بإصدار أمر عسكري يقيد حرية التنقل والحركة بينهما بتصريح إسرائيلي. واستمر هذا الأمر بعد توقيع اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣،

واستهدفت إسرائيل من وراء ذلك قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية متصلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

تواصلت سياسة الفصل من خلال تنفيذ خطة شارون لفك الارتباط الأحادي، في العام ٢٠٠٥، بدون تنسيق مسبق مع السلطة الفلسطينية، بهدف التخلص من أكبر منطقة مكتظة بالسكان في العالم، وبث بذور الفتنة والانقسام بين الفلسطينيين، وتعمقت بفرض الحصار الإسرائيلي الخانق على غزة في أعقاب فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦، حيث اشترطت إسرائيل موافقة «حماس» على شروط «الرباعية الدولية» (الاعتراف بإسرائيل، وبالاتفاقات الموقعة، ونبذ الإرهاب)، مما أدى الى تقويض اقتصاد غزة، وارتفاع معدل البطالة إلى ٣٧,٧٪، والفقر المدقع الى نحو ٦٦,٦٪، في الربع الثالث من العام ٢٠٠٧,[١]

بعد سقوط حكم الرئيس مرسي في مصر، اتهمت السلطات المصرية «حماس» بدعم الجماعات الإرهابية في سيناء، وقامت بإغلاق معبر رفح، ونفذ الجيش حملة لتدمير الأنفاق. إزاء ذلك، لجأت حكومة «حماس» إلى فرض ضريبة إضافية على كل ما يدخل قطاع غزة من سلع وخدمات، مما أثار انتقادات واسعة للحكومة.[٢]

ذكر تقرير للبنك الدولي أن الحصار الإسرائيلي أدى إلى تقليص الناتج المحلي في قطاع غزة بنسبة ٥٠٪ في العام ٢٠١٤، وبلغ مستوى البطالة ٤٣٪، فيما زادت نسبة البطالة بين الشباب عن ٦٠٪، ووصلت نسبة من يحصلون على مساعدات دولية إنسانية حوالي ٨٠٪ من السكان.[٣]

اتّسعت الفجوة في معدلات البطالة والفقر بين الضفة وغزة، في العام ٢٠١٧، إلى أربعة أضعاف، وبلغ معدل البطالة في غزة ٤٤٪ وارتفع في العام ٢٠١٨ إلى ٥٣٪[٤]، ووصل معدل الفقر إلى ٥٣٪ .[٥]

وهذه جميعها مؤشرات دالة على الآثار الكارثية للحصار الإسرائيلي والدولي لقطاع غزة.

الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة

شهد قطاع غزة ثلاثة حروب متتالية شنها جيش الاحتلال، في الأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤، إلى جانب العمليات العسكرية المحدودة وجولات التصعيد العسكري، التي ساهمت في تفاقم الوضع الاقتصادي الهش، وألحقت خسائر فادحة في الأرواح، وأدّت إلى تدمير أصول الإنتاج وآلاف المنازل وتهجير سكانها، وتقويض البنية التحتية.

وفقًا لبيانات الأمم المتحدة، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي نحو ٣٨٠٠ شهيدًا من المدنيين، خلال الحروب الثلاثة. وكانت حرب العام ٢٠١٤ هي الأشد وطأة، وأسفرت عن مقتل ١٤٦٠ شهيدًا من المدنيين، وتعرض نحو ١٨٠٠٠ منزل للتدمير أو للأضرار الفادحة، وتشريد أكثر من ١٠٠٠٠٠ من منازلهم. وتسبب منع سلطات الاحتلال إدخال مواد البناء ونقص التمويل في تأخير إعادة بناء المنازل المدمرة وإصلاحها، ووصل عدد من كانوا بدون مأوى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ نحو ٢٣٠٠٠.[٦]

ومما فاقم الصعوبات أمام «حماس» أن «اتفاق التهدئة»، الذي تم التوصل إليه برعاية مصرية بعد حرب العام

٢٠١٤، لم يتضمن رفع الحصار، أو ضمانات بإعادة الاعمار، وبالتالي جعل إسرائيل الطرف المتحكم في مصير غزة.

تجاوبت «حماس» مع جهود الوساطة التي أعقبت الحرب، من جانب قطر ومسئولين دوليين وأوروبيين، بهدف التوصل لاتفاق هدنة طويلة الأمد، يقوم رفع الحصار وبناء ميناء بحري في غزة، مقابل التزام «حماس» بمنع أي هجمات على إسرائيل [٧]. ولكن حكومة نتنياهو أحبطت هذه الجهود، وأصرت على معادلة «هدوء مقابل تسهيلات.» سعت «حماس» الى استعادة علاقتها بطهران وسوريا، بعد قطيعة استمرت لعدة سنوات، حيث تبين لها بأن الدعم القطري والتركي، على أهميته، لا يمكن أن يكون بديلا للدعم الإيراني الكبير، خاصة الدعم المقدم لجهازها العسكري. وبالرغم من تحسن العلاقات بين الطرفين، الا أن إيران وجهت دعمها بشكل خاص لتقوية قدرات «كتائب القسام» في مواجهة إسرائيل، وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للحركة، ولكنه لم يسهم في تحسين الأوضاع الكارثية لغزة.

وفي المحصلة، ألحقت الحروب الإسرائيلية المتتالية أضرار بالغة بقطاع غزة، وساهمت بشكل كبير في تردي الأوضاع الإنسانية لسكانه.

الانقسام وفشل جهود المصالحة

راهنت إسرائيل على أن انسحابها الأحادي من غزة، بدون تنسيق مع السلطة، سيوفر أرضية لوقوع الانقسام الفلسطيني، ويرسل رسالة للعالم بأن «الفلسطينيين غير جديرين بإقامة دولة فلسطينية». وهذا ما حصل بالفعل، حيث وقعت «فتح» و«حماس» في الفخ، ونشب صراع محموم على الصلاحيات والسلطة، انتهى في أواسط حزيران ٢٠٠٧ بسيطرة «حماس» بالقوة المسلحة على غزة، وانقسام السلطة إلى كيانين منفصلين سياسيًا وجغرافيًا.

قدم الانقسام خدمة مجانية لإسرائيل، التي سعت الى تكريسه عبر تشديد الحصار، واعتقال عشرات النواب والوزراء المحسوبين على «حماس»، ومقاطعة حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعد اتفاق مكة في العام ٢٠٠٧، وإصرارها على قبول «حماس» لشروط الرباعية الدولية، واتهامها بأنها حركة «إرهابية» تسعى لإزالة إسرائيل، وخيرت السلطة بين العلاقة مع إسرائيل على أساس التزامات أوسلو، أو العلاقة مع «حماس».

عمق الانقسام التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية عام ٢٠١٣ نحو ٢,٢١٤,٠ مليون دولار، بينما بلغ في قطاع غزة ٩٧٠,٣ مليون دولار، وشهدت حصة الفرد من الناتج المحلي انخفاضًا بمقدار ١٨٪ في غزة، مقابل ارتفاع بنسبة ٢,٣٪ في الضفة الغربية [٨]

لا يزال جميع الموظفين المدنيين الذين عينتهم حكومة «حماس»، والبالغ عددهم ٢٢٠٠٠ موظفا (وكذلك العاملين في الأجهزة الأمنية)، يحصلون على نسبة تقل عن نصف رواتبهم، وبصورة غير منتظمة غالبا. كما شرعت حكومة السلطة بحسم ما نسبته ٣٠-٥٠٪ من رواتب موظفيها البالغ عددهم ٦٢ ألفا، وأحالت عدد كبير منهم للتقاعد، وذلك ضمن العقوبات التي فرضتها على غزة بعد تشكيل «حماس» لجنة لإدارة شئون غزة، في اذار/مارس ٢٠١٧،

وساهمت في وصول غزة الى حافة الانهيار[٩].

في هذا السياق، تجاوبت «حماس» مع الوساطة المصرية، ووقعت «اتفاق القاهرة» في ١٢ أكتوبر ٢٠١٧، وقبلت تسليم المعابر والوزارات والجباية لحكومة التوافق. ولكن المصالحة تعثرت بسبب عدم التزام الحكومة بدفع السلف لموظفي «حماس» وربطها بإجراءات تمكين الحكومة، مقابل تلكؤ «حماس» في تسليم الوزارات والجباية وربطها بتسديد سلف الموظفين، حيث ظلت تتصرف على أنها السلطة الحاكمة لغزة.

وقد تبين بأن الطرفين وقعا «اتفاق القاهرة» بناء على أولويات وأهداف متباينة: «حماس» أرادت إلقاء عبء المسئولية على حكومة التوافق وتجنب انفجار غزة، بدون أن تتخلى عن سلطتها. والرئيس أبو مازن قرأ موافقة «حماس» على توقيع «اتفاق التمكين» على أنه علامة ضعف، ولذلك أرجأ رفع العقوبات، وأخر صرف سلف الموظفين، بهدف الضغط على «حماس» لتسليم قطاع غزة «من ألفه إلى يائه.»

تعمقت حدة الاستقطاب بعد حادث تفجير موكب رئيس الوزراء، رامي الحمد الله، وتبادل الطرفان الاتهامات بالمسئولية عن التفجير وتعطيل المصالحة، وأعلن الرئيس عباس نيته فرض المزيد من العقوبات، وردت «حماس» بوقف التعاطي مع «اتفاق التمكين»، وطالبت بالعودة الى اتفاق القاهرة للعام ٢٠١١، وبذلك أغلق الباب أمام تطبيق اتفاق المصالحة.

يبدو أن «حماس» توصلت إلى قناعة بأن المصالحة لن تتم بدون تخليها سلطتها في غزة، بدون أية ضمانات بإشراكها في السلطة والمنظمة، أو عدم المساس بسلاحها، وهذا ثمن لم تكن مستعدة لدفعه لقاء المصالحة، خاصة بعد انطلاق مسيرات العودة ورهان كسر الحصار.

وقد بدا الرئيس أبو مازن وكأنه فقد حماسه للمصالحة، إذا لم تلتزم «حماس» بشروطه، بعد فشل رهانه على «وعد ترامب» بالعودة لمسار التسوية، ولم يعد راغبا بتحمل أعباء قطاع غزة، خاصة في ظل الأزمة الصعبة التي تمر بها السلطة، ويفضل الحفاظ على الوضع الراهن، وانتظار حدوث تغيرات إقليمية أو دولية جديدة.

فشل رهان كسر الحصار

وضعت مسيرات العودة، التي انطلقت في ٣٠ مارس/أبريل ٢٠١٨، الإقليم أمام تحديات استراتيجية، واستدعت تدخل أطراف إقليمية ودولية، طرحت مبادرات وأفكار لتخفيف الحصار عن غزة والحيلولة دون انفجاره، وسادت أجواء من التفاؤل بقرب التوصل الى اتفاق بين إسرائيل و«حماس».

فرضت مسيرات العودة على إسرائيل التعاطي مع المبادرات العربية والدولية، لأنها كانت تتخوف جديا من مخاطر انفجاره قطاع غزة. ونقل عن مصادر دبلوماسية غربية أن حكومة نتنياهو لم تعد تشترط موافقة «حماس» على شروط الرباعية الدولية، مقابل هدنة طويلة الأمد.

في المقابل، تجاوبت «حماس» مع الوساطة المصرية والأممية، وبنت استراتيجيتها أساسا على توظيف مسيرة العودة سياسيا لكسر الحصار. يؤكد ذلك قول رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، إن «هدف مسيرة العودة

كسر الحصار»، وأنها لن تتوقف إلا بتحقيق هذا الهدف[١٠]. كما نسب إلى مسئولين في الحركة قولهم بأنها وافقت على «فصل الإنساني عن السياسي»، وتعهدت بالحفاظ على الهدنة ومنع شن هجمات من داخل قطاع غزة على أهداف إسرائيلية[١١].

لكن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر أفشل تلك المساعي وقرر، في اجتماعه الذي عقد يوم ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٨ لمناقشة المبادرات المطروحة، ربط تنفيذ أي مشاريع في غزة بعودة الجنود الأسرى، كشرط أساسي[١٢]. شهد العام الأول لمسيرات العودة عشر جولات من التصعيد العسكري، كادت أن تنزلق إلى مواجهة مفتوحة، لولا نجاح الوساطة المصرية والأممية في ابرام تفاهمات بين فصائل المقاومة وإسرائيل، في اب/أغسطس ٢٠١٨، تعهدت إسرائيل بموجبها بفتح المعابر وتوسيع مساحة الصيد وإدخال مواد لترميم البنية التحتية، والسماح بإدخال الأموال القطرية لغزة.

لكن إسرائيل لجأت للمماطلة، واستخدمت التفاهمات كوسيلة لابتزاز فصائل المقاومة واشغالها بالشئون المعيشية لسكان غزة، ورهنت التزامها بالتفاهمات بتوفير الهدوء على جبهة غزة، مما أدى الى تزايد حدة الاحتقان، وتنامي الانتقادات للمقاربة التي بنيت على التفاهمات والوساطة المصرية والأممية.

تمحورت الانتقادات حول نقطتين رئيسيتين: الأولى، أن التفاهمات لم تحسن الأوضاع الاقتصادية لسكان غزة، بالرغم من التكلفة البشرية والمادية العالية التي يدفعها الفلسطينيون في المواجهات مع الاحتلال. والثانية، أنها أتاحت لإسرائيل «إدارة الصراع» وفقا لاستراتيجيتها التي تستهدف تكريس انفصال غزة، واستكمال مشروع الضم التوسعي في الضفة الغربية بأقل تكلفة.

وقد ذهب أحد الكتاب المقربين من «حماس» إلى القول بأن هذا المنهج قد فشل و«استنفذ طاقته الكامنة»، وطالب الحركة بما أسماه «الخروج الامن» من حكم غزة، عبر إيجاد بديل «أليف» للمقاومة ليحل محلها في الحكم، والاحتفاظ بمكانتها كأكبر فصيل مقاومة، والتحلل من التزاماتها تجاه الوسطاء الدوليين، لأن محصلة دورهم تخدم استراتيجية الاحتلال[١٣]. وهي فكرة مشابهة لاقتراح سبق وأن طرحه النائب يحيى موسى، القيادي في حركة «حماس»، ولكن تنفيذها اصطدم بعقبتين، الأولى هي رفض الفصائل للفكرة لكونها تساهم في تعزيز الانقسام. والثانية أن استراتيجية «حماس» باتت ترتكز بالأساس على التمسك بسلطتها في غزة ونيل الاعتراف والتمويل، وليس التخلي عنها.

والأهم مما سبق، أن هذه المقاربة لا تضمن رفع الحصار الإسرائيلي، أو تجنب حرب جديدة على غزة، لأن معضلة إسرائيل الاستراتيجية تكمن أساسا في تنامي القدرات العسكرية لفصائل المقاومة في غزة، وبالتالي من المستبعد أن تتخلى عن شروطها لرفع الحصار في حال تشكيل حكومة لا تشارك فيها «حماس»، بدليل مقاطعتها لحكومة الوفاق الوطني، التي تشكلت في العام ٢٠١٤.

يشير ما سبق الى عمق وتعقيد الأزمة التي يعيشها قطاع غزة، في ظل الحصار والانقسام، ويطرح أسئلة جدية حول الخيارات المتاحة لتجاوز هذه الأوضاع الكارثية.

ثانيًا: السيناريوهات

السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن

يعد هذا السيناريو المرجعي بمثابة امتداد منطقي للتطورات الراهنة في قطاع غزة، ويقوم على فرضية استمرار حكم «حماس» لقطاع غزة، في ظل الحصار الإسرائيلي، والعقوبات التي تفرضها السلطة، والتفاهمات الهشة التي أبرمت بالرعاية المصرية والأممية.

يمكن وصف هذا السيناريو بالكارثي، لأن استمرار الوضع الراهن قد يؤدي، اما إلى انهيار غزة تحت وطأة الحصار والعقوبات، أو إلى تفجر حرب جديدة ربما تكون نتائجها وخيمة على قطاع غزة، وذلك للأسباب التالية:

- لأن ما قدم من مساعدات وأموال، خلال العام ٢٠١٨، لم يسهم في تحسين أوضاع قطاع غزة، بدليل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨٪، وارتفاع نسبة البطالة إلى ٥١٪، ووصول معدل الفقر الى ٥٣٪ [١٤].
- التكلفة البشرية والمادية الباهظة التي يدفعها الفلسطينيون في غزة جراء الاعتداءات الإسرائيلية، تقلل من جدوى هذه المساعدات، وتسهم في تفاقم أوضاعهم المتفاقمة أصلا.
- دللت التجربة على أن التفاهمات المبرمة هي تفاهمات هشة، ولا تضمن تجنب حرب جديدة، بدليل اندلاع عشر جولات من التصعيد العسكري خلال العام الماضي.
- تنامي قدرات فصائل المقاومة في غزة، وتعالي الأصوات التي تطالب الحكومة الإسرائيلية بتبني «نهج هجومي جديد» ضد «حماس». ويقدر محللون عسكريون إسرائيليون أن جيش الاحتلال سيخوض حربا جدية ضد غزة، بهدف اضعاف فصائل المقاومة، وترميم قوة ردعه التي تضررت كثيرا خلال المواجهات الأخيرة. [١٥]

لا يمثل هذا السيناريو خيارا مرغوبا لدى «حماس»، التي باتت تتخوف جديا من انفجار قطاع غزة. وقد تعززت هذه المخاوف لديها بعد انطلاق حراك «بدنا نعيش» في مارس/اذار الماضي، لذلك تصدت أجهزتها الأمنية للمحتجين السلميين بأسلوب قمعي رادع وعنيف، تحسبا لامتداده، وبررت ذلك بوجود «مؤامرة» ضدها من سلطة رام الله.

تقدر «حماس» بأن أي حرب قادمة ستكبد الاحتلال خسائر فادحة، ولكنها تدرك أيضا بأن تكلفتها ستكون باهظة على الحركة، ونتائجها كارثية على غزة. لذلك من المتوقع أن يتواصل ضغطها على إسرائيل بهدف تطوير التفاهمات وتخفيف الحصار، ولكن ضمن حدود تجنبها خوض حرب جديدة، وصولا الى الهدنة طويلة الأمد، الخيار المفضل لديها.

تدرك قيادة «حماس» بأن هذه الاستراتيجية ليست مضمونه النتائج، لذلك باتت معنية أكثر من ذي قبل بالبحث عن خيارات بديلة، و«الانفتاح على الكل» في علاقاتها الخارجية. لذلك سعت الى تطوير علاقتها بإيران وحزب الله وسوريا، ضمن توجه يقوده الان مسئول الحركة في غزة، يحيى السنوار، ونائب رئيسها صالح العاروري في الخارج، بهدف الحصول على الدعم الإيراني. وفي نفس الوقت، حافظت على علاقاتها بقطر وتركيا، وأبدت

حرصا على تطوير علاقتها بمصر والانفتاح على الدول العربية الأخرى، وأبقت باب المصالحة مع حركة «فتح» مفتوحا

لكن هذه المقاربة ليست مضمونة النتائج أيضا، بسبب وجود اتجاه مؤثر داخل قيادة «حماس» يعارض عودة العلاقات مع سوريا وإيران، ويفضل الحفاظ على التحالف مع محور قطر وتركيا، كما ظهر في تصريحات نايف الرجوب الأخيرة، التي قال فيها أن العلاقات مع سوريا لن تعود، وأن «نظام الأسد لم يعد له وزن أو قيمة»[١٦]. السبب الثاني يتعلق بتراجع قدرة إيران على دعم حركات المقاومة، بعد الضغوط والعقوبات الأميركية التي فرضت عليها. والسبب الأهم هو اختلاف محددات التحالف مع أطراف ومحاور متناقضة بشدة، في ظل بيئة إقليمية مستقطبة وتنحو للمزيد من الانقسام. ذلك أن أحد أهم محددات الدعم القطري، بموافقة ومباركة أميركية وإسرائيلية، هو ترويض «حماس»، بينما أولوية إيران محددة بدعم جهازها العسكري في مواجهة إسرائيل، وبالتالي كلما اقتربت «حماس» أكثر من إيران وسوريا و«حزب الله»، كلما ابتعدت عن محور قطر-تركيا، وبدرجة أقل مصر.

من المتوقع أن يتأثر سيناريو الوضع الراهن لغزة بالأزمة الخانقة التي تواجهها السلطة الفلسطينية ومالاتها، لأن السلطة ستكون عاجزة عن تلبية التزاماتها تجاه غزة، بما في ذلك رواتب موظفيها، إذا استمرت الأزمة ولم تتوفر بدائل لأموال المقاصة خلال الأشهر القريبة القادمة. وفي حال انهيار مؤسسات السلطة سوف تتفاقم أوضاع غزة، وقد تصل الى حد الانهيار.

أما في حال انفجار مواجهة شاملة سياسية وميدانية مع الاحتلال في الضفة-وهذا أمر غير مستبعد في ظل أزمة السلطة وتسارع مشروع الضم الاستعماري الإسرائيلي-فمن المتوقع أن تنخرط «حماس» وكافة الفصائل في المواجهة. سيكون لهذا الأمر تداعيات على مستقبل السلطة بلا شك، وقد يؤدي الى انهيارها، وهذا من شأنه أن يقوي «حماس» في الضفة الغربية، وقد يدفع إسرائيل للتفكير بفصل غزة بشكل كامل، وإيجاد حلول مستقلة للمعازل السكانية في الضفة، على غرار فكرة «الامارات السبعة»، أو ضمها للأردن. ولكنه من جهة أخرى سيوفر أرضية مواتية لإنهاء الانقسام والشراكة الوطنية على أساس التصدي للمخطط الاستعماري الإسرائيلي.

من المرجح أن يتأثر مستقبل قطاع غزة بمساعي الإدارة الأميركية لتمرير «صفقة القرن»، لأنها بنيت على اعتبار غزة مركزا للكيان الفلسطيني المنوي اقامته. تتزايد فرص هذا الاحتمال في حال فكرت واشنطن بتمرير الشق الاقتصادي للصفقة تحت شعار «غزة أولا»، وتجاوبت «حماس» مع الأمر على أنه «فرصة» لتحسين أوضاع غزة، وتعزيز سلطتها «بدون ثمن سياسي»، على غرار تعاملها مع الأموال القطرية.

يتيح سيناريو الوضع الراهن لإسرائيل التحكم في التوجه الاستراتيجي للصراع، عبر تعزيز الانقسام والعمل على تحويله إلى انفصال دائم، واستكمال تنفيذ مشروع الضم التوسعي في الضفة الغربية، وفرض وقائع جديدة تقضي على فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو على ما يبدو خيارها المفضل في المرحلة الحالية.

لذلك، من غير المستبعد أن يشن جيش الاحتلال الإسرائيلي حرب جديدة على غزة، بهدف اضعاف فصائل

المقاومة واستعادة قوة ردعه المتآكلة، دون أن يصل ذلك إلى احتلال غزة، أو القضاء على حكم «حماس»، لأن تكلفة ذلك ستكون باهظة، ولأنها لا تريد البقاء في غزة وتولي مسئولية توفير الخدمات لسكانه.

من المتوقع أن تنتهي الحرب في حال قيامها-بتفاهمات جديدة، بوساطة مصرية ودولية، تسعى إسرائيل من خلالها إلى تكريس الوضع الراهن، وفرض معادلة «هدوء مقابل تسهيلات» في ظل الحصار، مقابل مسعى «حماس» للتوصل إلى ترتيبات دائمة تنهي الحصار (وهذا احتمال مستبعد)، أو تحسين شروط التفاهمات وتخفيف الحصار (وهذا هو الأرجح). ولكن مجريات الحرب ونتائجها هي من سيحدد شروط التهدئة في النهاية.

السيناريو الثاني: الانفصال الكامل

يقوم هذا السيناريو على فرضية انفصال قطاع غزة بشكل كامل عن الضفة الغربية، يمكن أن يتحقق بعدة طرق:

الاحتمال الأول، إذا أعلنت السلطة الفلسطينية غزة اقليما متمردا، وتحللت من جميع التزاماتها تجاهه، وأوقفت فعلا تسديد هذه الالتزامات، بما في ذلك رواتب موظفيها في غزة، بحيث يصبح الانفصال أمر واقع.

من شأن هذا الخيار أن يفاقم الأوضاع في قطاع غزة. وفي حال لم يتدخل المجتمع الدولي بشكل عاجل قد يتعرض قطاع غزة للانهيار أو الانفجار. وقد تلجأ «حماس» لتوجيه الانفجار نحو الاحتلال الإسرائيلي وتندلع حرب جديدة.

هذا الاحتمال مستبعد، في المدى المنظور على الأقل، لأن توجهات السلطة ورئيسها لا زالت تقوم على استعادة قطاع غزة من «حماس»، والعقوبات المفروضة على غزة انما اتخذت تحت هذا المبرر.

تخشى السلطة، أيضا، أن يؤدي ذلك إلى تقوية حكم «حماس» في قطاع غزة، سواء عبر تدخل دولي كثيف لمنع انهياره، بإيجاد ترتيبات إدارية وفنية لتوفير الخدمات للسكان من خلال الأمم المتحدة، لدواعي إنسانية في ظل سيطرة «حماس»، أو من خلال التصديق الدولي الضمني على الانفصال، كأمر واقع، والتعامل مع غزة ككيان منفصل تحت حكم «حماس»، أو إيجاد إدارة مستقلة في ظل سيطرتها. وهي خشية لها أساس في تفكير قيادة السلطة ورئيسها، الذي اتهم «حماس»، في أكثر من مناسبة، بأنها تسعى لفصل قطاع غزة، تنفيذا ل «صفقة القرن».

الاحتمال الثاني، هو التوصل إلى اتفاق هدنة طويلة الأمد بين «حماس» وإسرائيل، بحيث ترفع إسرائيل الحصار عن قطاع غزة، وتعترف بوجوده ككيان مستقل ومنفصل تحت حكم «حماس»، كأمر واقع، مقابل وقف مسيرات العودة، وإعادة الجنود الأسرى، وتعهد «حماس» بمنع تنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل، والتخلي عن أسلحتها الهجومية.

يحقق اتفاق الهدنة لحركة «حماس» الاحتفاظ بحكمها لقطاع غزة، ويظهر الحركة وكأنها حققت «إنجازا» وطنيا برفع الحصار. وفي هذه الحالة تستطيع تبريره وطنيا بكونه «اتفاق مؤقت»، ولا يترتب عليه اعترافا بإسرائيل أو تنازلا عن أرض.

أما إسرائيل، فيحقق اتفاق الهدنة لها عدة أهداف، فهو يكرس انفصال غزة بشكل دائم، ويخرجها من معادلة

التصدي لمشروع الضم التوسعي في الضفة، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ١٩٦٧، ويتيح لجيشها التفرغ للجبهة الشمالية ومواجهة التمدد الإيراني.

عقبات نجاح اتفاق الهدنة طويلة الأمد:

العقبة الأولى هي شروط إسرائيل التي تطالب «حماس» بنزع سلاحها أولا وقبول شروط الرباعية الدولية. وهذا ثمن باهظ لا تستطيع «حماس» تلبيته مقابل «دويلة» في غزة، تحت الاحتلال وبدون استقلال أو سيادة وطنية، خاصة وأن تجربة المنظمة، التي اعترفت بإسرائيل ووقعت اتفاقات أوسلو، لا تزال حاضرة كدليل على فشل هذه المقاربة. كما أن هناك اتجاه إسرائيلي قوي معارض للهدنة مع «حماس» ويفضل عودة غزة لحكم الرئيس أبو مازن، مثل حزب العمل وميرتس وائتلاف «أبيض أزرق» وقيادة الجيش وجهاز الشاباك الإسرائيلي.

العقبة الثانية تتمثل برفض الرئيس عباس للهدنة طويلة الأمد، واعتبارها «مؤامرة لضرب المشروع الوطني». لذا من المتوقع أن يرد بإعلان غزة اقليما متمردا، وأن يطالب المجتمع الدولي بالتعامل مع غزة على هذا الأساس.

العقبة الثالثة، أن الاتجاه العام للمجتمع الدولي لا يزال يدعم فكرة حل الدولتين، ويقاطع «حماس» بسبب رفضها لشروط الرباعية الدولية، لذلك من المستبعد أن ينال حكمها في غزة الاعتراف الدولي والعربي.

العقبة الرابعة تكمن في مخاوف مصر الأمنية من تكريس حكم «حماس» على حدودها في غزة، فهي تعتبرها امتدادا لجماعة الاخوان المسلمين «الإرهابية» المحظورة في مصر. لذلك تعارض مصر اتفاق الهدنة طويلة الأمد، وتفضل رعاية اتفاق للمصالحة بين «فتح» و«حماس»، وتبدي قلقها من الأفكار الأميركية حول إقامة مشاريع في سيناء تخدم غزة، أو توسيع حدود قطاع غزة باتجاه سيناء.

العقبة الخامسة، ما تسرب عن «صفقة القرن» يشير إلى أنها تتضمن إيجاد نوع من الربط بين غزة ومعازل الضفة الغربية، وعلى هذا الأساس من المستبعد ان تدعم إدارة ترامب فكرة إقامة كيان مستقل تحت حكم «حماس»، التي تصنفها كحركة «إرهابية».

بناء على ما سبق، فان فرص التوصل الى اتفاق هدنة طويلة الأمد، في المدى القريب، تبدو ضعيفة ضمن الشروط والمعطيات الراهنة. ولكنها لن تكون مستحيلة في المدى المتوسط، وذلك لسببين: لأن فكرة فصل غزة وتكريسها كمركز للكيان الفلسطيني باتت موضع اتفاق كبير في أوساط اليمين الإسرائيلي الحاكم، فالجدل داخل أحزاب اليمين لا يدور الان حول فكرة الفصل ذاتها، وانما حول الطريقة الأنسب من منظور مصلحة إسرائيل، ومصير المعازل السكانية في الضفة الغربية بعد تنفيذ مخطط الضم العنصري. وفي إطار هذا الجدل، تحظى فكرة إقامة ترتيبات دائمة ومستقلة مع غزة بدعم جهات مؤثرة في إسرائيل، مثل غالبية الوزراء في المجلس الوزاري المصغر ومراكز أبحاث مقربة من دوائر صنع القرار الإسرائيلي، خصوصًا ما دامت فرص عودة السلطة غير متاحة. السبب الثاني هو أن الهدنة طويلة الأمد لا تزال الخيار المفضل الذي تسعى «حماس» لتحقيقه، في ظل انسداد أفق المصالحة، ولكن بدون أن تكون مضطرة لتلبية الشروط الإسرائيلية.

ينبغي أيضا عدم استبعاد احتمال تتبنى الإدارة الأميركية لفكرة تمرير جوانب من الخطة، تحت شعار «غزة أولا»،

وتأثيرها المحتمل على انفصال غزة، بخاصة لأن الخطة الأميركية لم تطرح كأساس لحل تفاوضي في ظل الرفض الفلسطيني لها، ومنطقها يقوم على الحقائق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض كأمر واقع. في هذه الحالة، قد تتبنى الإدارة الأميركية مشاريع لتحسين الأوضاع الإنسانية في غزة، وتنفيذها من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، بدون أن تكون مضطرة للتعاطي مع «حماس» أو الاعتراف بحكمها لغزة. والأرجح أنها ستضغط على إسرائيل لتقديم تسهيلات وتخفيف الحصار عن غزة، وعلى مصر لإقامة مشاريع في سيناء تخدم غزة مقابل مزايا اقتصادية.

لا يعد الانفصال الكامل خيارا مفضلا للفلسطينيين، لأنه يكرس تجزئة الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني على أساس أجندات محلية خاصة بكل تجمع، ويساهم في ضرب فكرة تقرير المصير الجماعي للفلسطينيين كجماعة سياسية واحدة، أي شعب، ويضعفهم في مواجهة مخططات تصفية حقوقهم الوطنية، وفي مقدمتها مشروع الضم الإسرائيلي التوسعي والخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية.

السيناريو الثالث: تمرير صفقة القرن

يفحص هذا السيناريو احتمال نجاح الإدارة الأميركية في تمرير خطتها للسلام في الشرق الأوسط، المعروفة باسم «صفقة القرن»، وبالذات ما يتعلق بتأثرها على قطاع غزة.

ملامح «الصفقة»

بالرغم من عدم إعلان الإدارة الأميركية عن خطتها المعروفة ب «صفقة القرن» بشكل رسمي، إلا أن قرارات الرئيس ترامب، وما سرب عن الخطة من معلومات، تشير إلى نهج جديد، ومختلف من حيث الجوهر عن مقاربات الإدارات الأميركية السابقة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي. يقوم هذا النهج على المبادئ التالية:

- التخلي عن المعايير القديمة لحل الصراع، والاستناد إلى «الحقائق على الأرض، والتقييم الواقعي لما سيقودنا إلى تحقيق نتائج جيدة»[١٧]. والمقصود هنا الحقائق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ مخطط الضم الاستعماري.
- تبني التصور الإسرائيلي لحل قضايا الوضع النهائي، وتجاوز قرارات الشرعية الدولية ومرجعية أوسلو.
- تتبنى الخطة مفهوم نتنياهو «للسلام الاقتصادي»، الذي يرتكز على مقايضة الحقوق السياسية بالمزايا الاقتصادية.
- تقوم الخطة على اعتبار قطاع غزة مركزا للكيان الفلسطيني المنوي اقامته، مع إمكانية ايجاد نوع من الربط بين غزة ومعازل الضفة الغربية، بحيث يتم تعميم نموذج السلطة في الضفة الغربية.

عوامل مساعدة على تمرير «الصفقة»

- أن الصفقة يجري تنفيذها فعلا على الأرض، كأمر واقع، والدليل على ذلك نقل السفارة الأميركية للقدس، ومساعي واشنطن لإلغاء وكالة الغوث «الأونروا»، وإجراءات تنفيذ مشروع الضم الإسرائيلي للضفة بمباركة

أميركية، والتطبيع العربي العلني مع إسرائيل، ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، وغيرها من الشواهد.

- استمرار الانقسام الفلسطيني يضعف الفلسطينيين في مواجهة الصفقة، ويمنع بلورة خطة عمل شاملة لمواجهتها، وقد يتيح لواشنطن تمرير جوانب منها تحت مسميات «السلام الاقتصادي».
- مساهمة العديد من الدول العربية في تمرير الصفقة، بوسائل مختلفة، منها تصعيد الصراع مع إيران، وتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وجزء من هذه الدول باتت تنظر لإسرائيل «كحليف» لها في مواجهة «الخطر الإيراني».

عقبات تمرير «الصفقة»

واجهت مساعي الإدارة الأميركية لتمرير الصفقة الكثير من العقبات، مما اضطرها لتأجيل الاعلان عنها أكثر من مرة. وأبرز هذه العقبات:

- إن ما تسرب من بنود الصفقة لا يصل إلى الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به أي طرف فلسطيني، بما في ذلك المؤيدين لعملية التسوية، والدليل على ذلك رفض القيادة الفلسطينية للصفقة ومقاطعتها للإدارة الأميركية.
- تراجع البيئة العربية الرسمية الراغبة في التعاطي مع الصفقة وتقديم التمويل لتنفيذها.
- معارضة شخصيات أميركية مؤثرة لأفكار الصفقة، بينهم صهاينة من أبرز الداعمين لإسرائيل، مثل دينس روس، المنسق السابق لعملية السلام، وروبرت ستالوف، مدير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، اللذين نصحا الرئيس ترامب بعدم الإعلان عن الخطة وتعديل جوانب منها.
- الإدانة الدولية الواسعة لقرارات ترامب بشأن القدس واللاجئين، ومعارضة روسيا والصين للخطة، وتوجس الأوروبيين منها، باعتبارها مشروع للهيمنة الأميركية على المنطقة.
- المشاكل الداخلية التي يواجهها نتنياهو، ومعارضة أحزاب من اليمين الإسرائيلي المتطرف فكرة تقديم «تنازلات»، حتى لو كانت شكلية، لإنجاح الخطة، واحتمالات بروز تباين بين إسرائيل والإدارة الأميركية.
- رفض الأردن التعاطي مع الخطة، خاصة فيما يتعلق بتوطين لاجئين فلسطينيين، وضم أجزاء من الضفة الغربية للأردن تحت غطاء «الكونفدرالية».

بناء على ما سبق، قررت الإدارة الأميركية تأجيل طرح الصفقة الى ما بعد موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية في سبتمبر المقبل. ومن المرجح أن تضطر إلى تأجيل الإعلان الى ما بعد الانتخابات الأميركية في العام ٢٠٢٠، لأن الرئيس ترامب سيكون منشغلا بحملته الانتخابية في سبتمبر المقبل.

ولكن تأجيل إعلان الصفقة لن يمنع محاولات الإدارة الأميركية لتمرير جوانب منها بوسائل مختلفة، وبخاصة أنها لم تطرح كأساس لحل تفاوضي. والأرجح أن دعوة واشنطن لعقد ورشة اقتصادية في البحرين، يومي ٢٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ تحت شعار «السلام من أجل الازدهار»، هي جزء من هذه المحاولات، بهدف الالتفاف على الرفض الفلسطيني للصفقة، ومحاولة تمريرها تحت شعارات «السلام الاقتصادي»، كأمر واقع، بدون الحاجة لتوقيع الفلسطينيين والعرب على شقها السياسي.

في هذا الإطار، قد تلجأ واشنطن لاستغلال الأوضاع الكارثية في غزة، في ظل الحصار والانقسام، للالتفاف على موقف الرفض الفلسطيني للصفقة، من خلال تبنيها إقامة مشاريع لتحسين الأوضاع الإنسانية في غزة، وتنفيذها من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، بدون أن تكون مضطرة للتعاطي مع «حماس» أو الاعتراف بحكمها لغزة.

في هذه الحالة، من المرجح أن تمارس الإدارة الأميركية ضغطا على إسرائيل لتقديم التسهيلات وتخفيف الحصار عن غزة، وربما تدفعها لقبول اتفاق تهدئة مع «حماس»، عبر وسطاء، لتوفير الهدوء المطلوب لتمرير الصفقة.

من المتوقع أيضا أن تضغط واشنطن على الدول العربية، خاصة الخليجية، لتقديم التمويل اللازم لتنفيذ الخطة، وكذلك على مصر للتجاوب مع فكرة اقامه مشاريع في سيناء تخدم غزة مقابل مزايا اقتصادية.

من المتوقع أن تعارض القيادة الفلسطينية هذه الترتيبات، وأن تكرر مطلبها التقليدي بعدم تقديم تسهيلات أو إقامة مشاريع في غزة الا من خلالها وبموافقتها، لكونها «السلطة الشرعية» التي لا يجوز تجاوزها. ولكنها لن تفعل الكثير من أجل تحويل معارضتها الى موقف فعال، عبر تبني خطة عمل للتصدي للصفقة وافشال تمريرها. أما بالنسبة لحركة «حماس»، فمن غير المرجح أن تعارض ادخال المساعدات والأموال لقطاع غزة، وقد تجد فيها «فرصة» لتخفيف الحصار وتحسين أوضاع القطاع. وهي قادرة على تبريرها، كما بررت ادخال الأموال القطرية بموافقة إسرائيلية، والقول بأن أبعادها «إنسانية»، و«بدون ثمن سياسي».

وهذه مقاربة غير مضمونة النتائج، لأن المشاريع والأموال التي يدور الحديث عن جمعها في ورشة البحرين لا توفر أي ضمانات لتحسين أوضاع غزة، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار وإمكانية شن حرب إسرائيلية مدمرة على غزة، الى جانب مخاطر تكريس انفصال غزة، وتشديد الضغط على القيادة الفلسطينية للتعاطي مع الصفقة، بحيث يصبح تماهي الفلسطينيين مع الصفقة أمر واقع، دون الحاجة لتوقيعهم على شقها السياسي.

لئن بدت فرص تمرير الصفقة عبر غزة محتملة، الا أنها ليست مضمونة ويعترضها الكثير من العقبات، أولها احتمال فشل الإدارة الأميركية في توفير التمويل اللازم للخطة، خاصة مع تراجع حماس الدول العربية للتعاطي معها. وثانيها مخاوف مصر من الأفكار الأميركية التي تتعلق بإقامة مشاريع في سيناء تخدم غزة. وثالثها احتمال توافق «فتح» و«حماس» على خطة مشتركة لمواجهة الصفقة، أو التوصل الى اتفاق مصالحة برعاية مصرية على أساس التصدي للصفقة وافشالها. ومما يعزز هذا الاحتمال كون «الصفقة» تستهدف حقوق الفلسطينيين في كل تجمعاتهم، بما في ذلك «فتح» و«حماس» في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السيناريو الرابع: المصالحة الوطنية

يتطلب نجاح هذا السيناريو توافق حركتي «فتح» و«حماس» على صيغة اتفاق لتطبيق اتفاقات المصالحة الموقعة بين الطرفين، أو التوصل الى اتفاق جديد للمصالحة، وتوفر بيئة إقليمية ودولية داعمة للمصالحة.

يواجه تحقيق سيناريو المصالحة العديد من العقبات الداخلية والخارجية:

على المستوى الداخلي

العقبة الرئيسية الأولى تتمثل في عدم ايمان طرفي الانقسام بالشراكة الوطنية، وتعارض أهداف وأولويات الطرفين، وصعوبة التوفيق فيما بينها.

فأولوية حركة «فتح» والرئيس أبو مازن لا زالت تقوم على تمكين الحكومة واستعادة قطاع غزة من حركة «حماس»، بدون توفير ضمانات لإشراكها في السلطة والمنظمة، بينما أولوية «حماس» أصبحت تتمحور حول الاحتفاظ بسلطتها في غزة ومنحها الاعتراف والتمويل.

العقبة الثانية هي ممارسات طرفي الانقسام، التي ساهمت في تعميق الاستقطاب الداخلي، وتحويل الصراع على السلطة الى صراع على الشرعية والتمثيل. وأبرز الأمثلة على ذلك، قرار عقد المجلس الوطني الفلسطيني بدون توافق وطني، وعدم دعوة «حماس» و«الجهاد» للمشاركة ومقاطعة فصائل رئيسية لجلسات المجلس، وقرار المجلس الوطني تفويض صلاحياته كاملة للمجلس المركزي، وقرارات الرئيس أبو مازن بحل المجلس التشريعي وحكومة التوافق الوطني. فبذلك، أزيحت المؤسسات الوحيدة المتبقية المعبرة عن وحدة النظام السياسي للسلطة، وأصبح الطريق ممهدا لتعميق الانقسام وتحوله إلى انفصال دائم.

في مقابل ذلك، نظمت «حماس» مؤتمرات موازية بالتزامن مع انعقاد المجلس الوطني، وعقدت كتلتها البرلمانية جلسات لـ«نزع الشرعية» عن الرئيس»، وأرسلت منظمات أهلية مقربة منها عرائض للأمم المتحدة تحت عنوان «أبو مازن لا يمثلنا»، بالتزامن مع القاء خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونظمت مظاهرات في غزة رفعت شعار «ارحل يا عباس»، وغيرها من الإجراءات التي ساهمت في توسيع حدة الاستقطاب الداخلي.

على المستوى الخارجي

العقبة الأولى هي إسرائيل، التي صرح رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو، بأن الانقسام «مصلحة إسرائيلية»، وأنه لن يسمح بعودة الرئيس أبو مازن لغزة[١٨]. هذا الموقف يعبر، بشكل مكثف، عن تحول أساسي في مقاربة إسرائيل لحل الصراع، بدأ مع خسارة حزب العمل للانتخابات وصعود اليمين الإسرائيلي بزعامة نتنياهو للسلطة، في العام ١٩٩٦، واتضح أكثر بعد تنفيذ شارون لخطة الانسحاب الأحادي في العام ٢٠٠٥، وتعمق في سنوات حكم نتنياهو اللاحقة، حيث بنى سياساته على تكريس انفصال غزة، وتسريع وتائر المشروع الاستيطاني التوسعي في الضفة، وقطع الطريق على قيام دولة فلسطينية مستقلة.

من المتوقع أن تبذل إسرائيل كل جهد ممكن لإفشال أي اتفاق مصالحة يقوم على استعادة وحدة مؤسسات

المنظمة والسلطة، وذلك من خلال مقاطعة أي حكومة وحدة وطنية، حتى لو خلت من ممثلين عن «حماس»، ومنع إقامة انتخابات رئاسية وتشريعية، ومواصلة فرض الحصار على غزة، أو شن حرب عدوانية إذا لزم الأمر، على غرار حربها على غزة بعد توقيع «اتفاق الشاطئ» وتشكيل حكومة التوافق الوطني في العام ٢٠١٤.

يشكل الموقف الأميركي عقبة رئيسية أخرى في طريق المصالحة، لأن الإدارة الأميركية لا زالت تصنف «حماس» كحركة «إرهابية»، وتعارض مشاركتها في مؤسسات السلطة والمنظمة ما لم توافق على شروط الرباعية الدولية. وقد تبين أن إعطاء واشنطن الضوء الأخضر لرعاية مصر للمصالحة في العام ٢٠١٧، جاء في إطار سعيها لمد سلطة حكومة التوافق إلى غزة وعزل «حماس»، تمهيدا لتمرير «صفقة ترامب». لهذا من المرجح أن تعيق الإدارة الأميركية أي اتفاق مصالحة يقوم على استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني على أسس الشراكة الوطنية. من المتوقع أن تسعى إدارة ترامب لتوظيف الأوضاع الكارثية في غزة كمدخل لتمرير «صفقة القرن»، والضغط على القيادة الفلسطينية لقبول التعاطي معها. وهذا من شأنه أن يساهم في تعميق الانقسام وتكريس انفصال غزة.

تشكل البيئة الإقليمية عقبة رئيسية ثالثة أمام المصالحة، حيث ساهم الانقسام العربي والصراعات الإقليمية في اضعاف البيئة الاستراتيجية الداعمة للمصالحة، وتحولها إلى بيئة ترعى الانقسام وتحفزه، بناء على أجندات خاصة بالقوى والمحاور الإقليمية. ومما ساعد على ذلك تماهي طرفي الانقسام الفلسطيني مع خطوط التقسيم في المنطقة، ومحاولة كل طرف توظيف تحالفاته في الصراع الداخلي على السلطة.

في ضوء ما سبق، يبدو أن سيناريو المصالحة صعب التحقق في ظل الظروف الراهنة. ولكن في المقابل هناك العديد من العوامل المساعدة على تحقيقه، واهم هذه العوامل:

- فشل مقاربات طرفي الانقسام في إيجاد الحلول لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، بل ومساهمتها في تعميق الأزمة، وبالتالي فانهما لا يملكان خيارات أفضل من المصالحة والشراكة الوطنية لتجاوز الأزمة والتصدي للتحديات الوطنية الكبرى التي تواجه القضية الفلسطينية.
- لأن مشاريع التصفية، الإسرائيلية والأميركية، تستهدف كل الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية، بما في ذلك سلطة «فتح» في رام الله و«حماس» في غزة، وهذا يعزز فرص توافق الطرفين على الكثير من القواسم المشتركة، التي يمكن أن تشكل أساسا للوحدة والشراكة الوطنية، مثل رفض «صفقة القرن» وورشة البحرين، والنضال ضد الاستيطان ومقاومة مشروع الضم الإسرائيلي واحباطه، ومواجهة الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وغيرها من القضايا.
- المصالحة هي الخيار المفضل لدى أغلبية كبيرة من الشعب الفلسطيني، وهذا يمكن أن يشكل عامل ضغط على الطرفين تخوفًا من تراجع شعبيتهما، خاصة في ظل فشل خياراتهما في مواجهة التحديات الوطنية

الكبرى.

- موقف مصر الداعم للمصالحة، رغم تعثرها، وسعيها الحثيث للتوصل الى صيغة اتفاق بين «فتح» و«حماس»، وذلك لأسباب تتعلق بمخاوفها من مخاطر انهيار السلطة، وانفصال غزة تحت حكم «حماس»، أو انهيارها وتحولها إلى بيئة داعمة للإرهاب بغياب البديل القادر على ملء فراغ السلطة، وتداعيات ذلك على أمنها القومي.
- دعم الأمم المتحدة والصين وروسيا وأوروبا، ومعظم دول العالم، لجهود المصالحة، ومساعي روسيا للعب دور مباشر من خلال استضافتها جولات للحوار بين الفصائل الفلسطينية في موسكو، بهدف تقليص الخلافات ودفع المصالحة.

بناء على ما سبق، يبدو أن الفرصة باتت مهيأة لأن يتوافق الطرفين على تبنى خطة وطنية مشتركة لمواجهة التحديات والضغوط التي يتعرضان لها في الضفة وغزة. ومن المحتمل أن تنجح الوساطة المصرية في التوصل الى صيغة اتفاق جديد للمصالحة، يقوم على التصدي لمشاريع التصفية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية «مقبولة دوليا» بالتوافق، واجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على مرحلتين، بحيث تحتفظ «حماس» بسيطرتها على غزة و«فتح» على الضفة الغربية الى حين اجراء الانتخابات. وهي صيغة أقرب لفكرة «الكونفدرالية» التي اقترحها موسى أبو مرزوق، القيادي في حركة «حماس».

لا تعد هذه الصيغة الخيار الأفضل للشعب الفلسطيني، لأنها لا تضمن استعادة وحدة مؤسسات المنظمة والسلطة على أسس الشراكة الوطنية الكاملة، سواء عبر الانتخابات أو بالتوافق. ولكنها الخيار الممكن في ظل الظروف القائمة، وقد تساهم في تراجع حدة الاستقطاب الداخلي، وتوفير أرضية مواتية لتعزيز الشراكة الوطنية في مواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية.

ثالثًا: التوصيات

أولًا: إعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أسس الشراكة الوطنية، باعتباره ذلك الخيار الأنسب للشعب الفلسطيني، وذلك وفقا للأسس التالية:

- تبني مقاربة جديدة ومختلفة جوهريا عن المقاربات السابقة لطرفي الانقسام، تقوم على الشراكة الكاملة في تحمل مسئولية وأعباء النضال الوطني، وتبني خطة كفاحية لتوحد طاقات الشعب الفلسطيني في التصدي للمخططات الرامية لتصفية حقوقه الوطنية.
- التوافق على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس الشراكة الوطنية، بما يعيد الاعتبار لمكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ودورها كقيادة سياسية جامعة على قاعدة برنامج التحرر الوطني.

- إعادة تحديد دور وصلاحيات السلطة، وفق متطلبات المرحلة النضالية الجديدة، بحيث تصبح جزء من مشروع التحرر الوطني، وليست سلطة تسعى للتحول الى دولة عبر التفاوض والتنسيق الأمني بمرجعية أوسلو، وحصر صلاحياتها في مجال تقديم الخدمات، بمرجعية قيادة المنظمة.
- تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، التي تتعلق بسحب الاعتراف بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني والتحلل من اتفاق أوسلو وملحقاته، بما يعيد تصويب العلاقة مع إسرائيل بكونها علاقة شعب محتل بحالة استعمارية مخالفة للقانون الدولي.

ثانيًا: تعميم نموذج مسيرات العودة على كافة تجمعات الشعب الفلسطيني، كنموذج ناجح للوحدة الميدانية في التصدي للتحديات التي يواجهها شعبنا بالرغم من استمرار الانقسام، والعمل في نفس الوقت وبقوة على إنهائه. وهذا يتطلب الآتي:

- الابتعاد عن الاستثمار السياسي للمسيرات بناء على أجندات حزبية خاصة بطرفي الانقسام.
- تشكيل قيادة وطنية للمسيرة في كل التجمعات، وتوسيع تمثيل الأطر والمنظمات الشعبية والمدنية، والمرأة والشباب، بما يمنع الهيمنة أو التفرد بالقرار.
- تبني برنامج عمل مشترك يتضمن، الى جانب كسر الحصار، النضال من أجل حق العودة، ومقاومة الاستيطان، والتصدي لمشاريع تصفية القضية الفلسطينية بهدف إحباطها.

الهوامش

١ ١الاغلاق المفروض على قطاع غزة-الاثار الاقتصادية والإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة (OCHA) ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ص٣.
https://www.ochaopt.org/ar/content/closure-gaza-strip-economic-and-humanitarian-consequences-december٠-٢٠٠٧-

٢ الهيئة المستقلة تدعو كتلة التغيير والإصلاح إلى التراجع عن فرض ضريبة التكافل الوطني في قطاع غزة، الاربعاء ٢٢ نيسان ٢٠١٥، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان رام الله.
http://www.ichr.ps/ar/١٣٤٥/٤/١/%D٨A%VD٨٤%٩D%٩

٣. قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار، ورقة حقائق، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة (OCHA)، حزيران/يونيو ٢٠١٥
https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-strip-humanitarian-impact-blockade-july٠-٢٠١٥-

٤ ٢٠١٨، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨/١٢/١٣.
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=٣٣٨٢

٥ الإحصاء الفلسطيني يصدر بيانا صحفيا بمناسبة يوم المستهلك الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩/٣/١٥
https://www.pcbs.gov.ps/pcbs_searchAr.aspx?q=

٦ قطاع غزة: الأثر الإنساني للتصعيد الكبير في الأعمال القتالية، ورقة حقائق، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتل (OCHA)، ٢١ ديسمبر ٢٠١٧
https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-strip-humanitarian-impact-major-escalation-hostilities

٧
الحصار، وفتح المعابر، وميناء غزة البحري،» حماس»: تسلمنا أفكارًا مكتوبة بملف التهدئة، فلسطين أون لاين، ٢٠١٥/٦/١٦
http://felesteen.ps/details/news/١٤٠٨٤٧/

٨. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد ٤٠، العدد السنوي ٢٠١٤، نيسان ٢٠١٥، ص١.

٩. قطاع غزة: تبعات الانقسام الفلسطيني على النواحي الإنسانية في قطاع غزة، ورقة حقائق، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة (OCHA)، ٢٣ يونيو ٢٠١٧. https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-impact-internal-palestinian-divide-gaza-strip-june-٢٠١٧-١

١٠. هنية: مسيرة العودة لن تتوقف إلا برفع الحصار كليا عن قطاع غزة، موقع «حماس» الالكتروني، ٢٠١٨/٥/١٨. https://hamas.ps/ar/post/٩١٥٣/

١١. اتفاق متعدد الأطراف لإنقاذ غزة: هدنة طويلة وفصل الإنساني عن السياسي، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠١٨/٥/٢٢. http://www.alhayat.com/article/٤٥٨٢٠٥٤\

١٢. لا تسهيلات لغزة في جلسة «الكابنيت»، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٨/٦/١١. goo.gl/JN٤SVU /

١٣. صالح النعامي، حماس والخروج الامن من الحكم، موقع الدكتور صالح النعامي، مقالات، ٢٠١٥/٥/٢٠. https://naamy.net/index.php/news/View?id=١٤٢٣#.XOxx٤ogzbIU

١٤. الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة للعام ٢٠١٨، مرجع سابق، الإحصاء الفلسطيني يصدر بيانا صحفيا في يوم المستهلك الفلسطيني، مرجع سابق.

١٥. التباكي على الردع والتحضير لحرب رابعة على غزة، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٩/٣/٢٦. https://www.arab٤٨.com/

١٦. ماذا قالت «حماس» عن علاقتها مع النظام السوري، الخليج أونلاين، ٢٠١٩/٦/٨. https://alkhaleejonline.net/%D

١٧. بومبيو: سنتخلى عن المعايير القديمة التي تتعلق بالقدس والمستوطنات، القدس العربي، ٢٠١٩/٣/٢٧. https://www.alquds.co.uk/%D٨%A٥%D٩%٨٨%D٩%AA%D٨

١٨. نتنياهو: لن أسلم غزة لعباس والانقسام مصلحة إسرائيلية، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٩/٤/٥. https://www.arab٤٨.com/%D٨%A٥%D٨%B٣%D٨%B١%D٨%AV%D٨%A٦%D٩%D٩%٨٤%AA%D٩%D٨%AA%D